Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2010/Technical Paper.4
4 October 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكو)

إطار مفاهيمي لإدماج الهجرة في التخطيط التنموي في منطقة الإسكوا

الأمم المتحدة
نيويورك، 2010

10-0336

تمهيد

لطالما شكلت العلاقة بين الهجرة والتنمية موضوع جدل، ولكن الجميع يتفقون اليوم على وصفها باالعلاقة المتعددة الجوانب والأبعاد والاتجاهات التي تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان المنشأ والمقصد .

ونظراً إلى أهمية الهجرة من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإليها، تستعرض هذه الدراسة الرابط بين الهجرة والتنمية بالنسبة إلى بلدان المنطقة وتقترح سبل إدارة آثار الهجرة على التنمية . وهي تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية .

وهذه الورقة هي جزء من سلسلة أوراق العمل التي يعدها الموظفون العاملون في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا كجزء من برنامج العمل الجاري، والهدف منها تحفيز النقاش حول موضوع معين .

أعد البحث السيد بول تايكون، من قسم السكان والتنمية الاجتماعية، وذلك في إطار عمل شعبة التنمية الاجتماعية بشأن الرابط بين السكان والتنمية الاجتماعية . وقد أنجز هذا البحث بإشراف السيدة بتول شكوري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية، والسيد فريديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية، ورعايتهما وبمساعدة قيمة من السيدات لارا الخوري وديان زوفيغيان ولينا نصّار وأييما اوكيفا في وضع النص والتعليق عليه .

والبحث الذي تعرضه سلسلة أوراق العمل هو بحث أولي لم يخضع للمراجعة المعتادة التي تقوم بها الإسكوا لدى إعداد منشوراتها . لذا ستكون تعليقات القراء واقتراحاتهم موضع ترحيب ويمكن إرسالها على العنوان التالي : ttp://www.escwa.un.org/main/contact.asp .

المحتويات

صفحة

تمهيد ..... ج

القسم الأو – مقدمـ : واقع الهجرة والتنمية في البلدان العربيـ 1

القسم الثان – آثار الهجرة على التنمي : إطار العمل المعاصر 6

القسم الثال – الدور الإيجابي للسياسات في تأثير الهجرة على التنمي 14

القسم الراب – الاستنتاجات وسبل المضي قدماً 16

قائمة الجداول

– مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا وسياساتها بشأن الهجرة الوافدة، 976 –009! 2
– مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا وسياساتها بشأن الهجرة المغادرة، 976 –009! 4

قائمة الأشكال

– إجمالي عدد المهاجرين 1
– التحويلات الواردة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا 006 –009! 8
– تأثير عمليات النقل الثلاث للهجرة على التنمية 14

قائمة الأطر

– البلدان الأعضاء في الإسكو - مواقفها وسياساتها العامة بشأن الهجرة 2
– الهجرة في استراتيجيات الإسكوا الإنمائية 17
– دور البيانات في إدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية 18

المراجـ 20

القسم الأول
مقدمة : واقع الهجرة والتنمية في البلدان العربية

استقبلت بلدان منطقة الإسكوا حوالى 5! مليون مهاجر في عام 010! مقابل 20.25 مليون مهاجر في عام 005! . ويعيش 10 ملايين من هؤلاء المهاجرين في المملكة العربية السعودية البلد الرابع في الترتيب العالمي من حيث استقباله للمهاجرين) والإمارات العربية المتحدة . وفي المنطقة سبع بلدان هي الأردن والإمارات العربية المتحدة وعُمان وفلسطين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) ضمن قائمة البلدان العشرة التي يزيد عدد سكانها على المليون والتي تضمّ أعلى نسبة وافدين من إجمالي سكانها على المستوى العالمي .

والهجرة مهمة أيضاً بالنسبة إلى بلدان المنطقة . قد أظهرت جولة عام 000! للتعدادات أن 8.3 مليون شخص من بلدان الإسكوا يعيشون خارج بلدانهم . ففي مصر وحدها 2.! مليون من هؤلاء المهاجرين ، في كل من العراق وفلسطين ملايين مهاجر . انظر الشكل).

الشكل – إجمالي عدد المهاجرين(1)

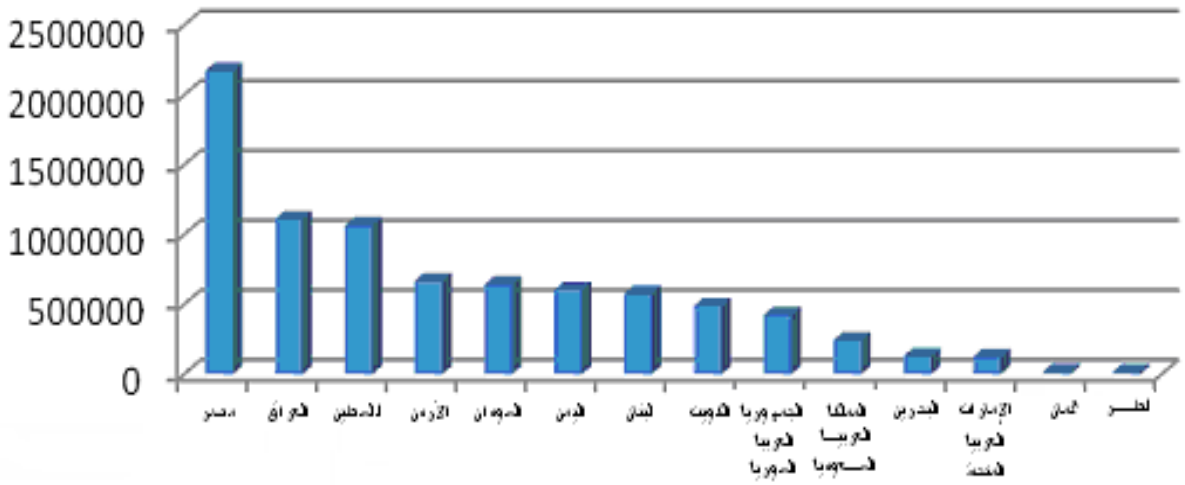

كانت للبلدان العربية المستقبلة للمهاجرين مواقف مختلفة ومتبدلة إزاء هذه الهجرة؛ فقد تناولتها في غالب الأحيان من حيث تأثيرها كتحركات سكانية على التنمي . فبلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط

) المهاجر هو، بحسب التعريف المعتمد في هذه الدراسة نقلاً عن شعبة السكان في الأمم المتحدة، شخص يعيش خارج بلده منذ عام أو أكثر . ولا يأخذ هذا التحديد المواطنة في الاعتبار . انظر : http://esa.un.org/migration/index.asp?panel=5 تاريخ الوصول إلى هذه الصفحة هو 0 آب أغسطس 010!).

!) Jnited Nations Department of Economic and Social Affairs, 2009 .

3) نقلاً عن حسابات واضع الدراسة التي استند فيها إلى مركز بحوث التنمية بشأن العولمة والهجرة والفقر، 007! .

4) Global Migrant Origin Database Version 4, Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty Available at: http://www.migrationdrc.org/research/typesofmigration/Global_Migrant_Origin_Database_Version_4.xls.

تعتبر الترويج للهجرة على نطاق واسع شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية . فالهجرة هي مصدر للأيدي العاملة في هذه البلدان ذات الكثافة السكانية المتدنية وهي ضرورية لتمكين هذه البلدان من استثمار مواردها الطبيعية بشكل فعال وتأمين الأيدي العاملة والخبرات اللازمة للعمل في القطاعات الحكومية وقطاع الخدمات . غير أن مواقف هذه البلدان إزاء هؤلاء المهاجرين تبدلت مع مرور الوقت وانصب تركيزها على آثار الهجرة على توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان في فئة الشباب .

كذلك كانت للبلدان العربية المرسلة للمهاجرين مواقف مختلفة ومتبدلة إزاء الهجرة وعلاقتها بالتنمية . ففي الأردن مثلاً، ظل الموقف الرسمي متساهلاً مع الهجرة لفترة، وقد استفاد هذا البلد من التحويلات التي أرسلها المهاجرون ودخل في اتفاقيات ثنائية مع بلدان الخليج لتسهيل هجرة مواطنيه [5]. وفي لبنان، أنشئت المديرية العامة للمغتربين لجذب اهتمام اللبنانيين المقيمين في الخارج للاستثمار في لبنان . أما مصر ففرضت ضوابط صارمة على هجرة مواطنيها ذوي المهارات ثم عادت وخففت هذه القيود في ستينات القرن العشرين [6]. وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً وعُمان، حظرت الهجرة طوال حقبات عديدة [7]. وفي الخانة لمحة عامة عن تطور مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا إزاء الهجر .

الإطار – البلدان الأعضاء في الإسكوا – مواقفها وسياساتها العامة بشأن الهجرة

يمكن تعقب مسار التحولات في مواقف بلدان الإسكوا إزاء الهجرة منها وإليها بالعودة إلى تقرير السياسات السكانية العالمية (ST/ESA/SER.A/293)[8] الصادر عن شعبة السكان في الأمم المتحد . فقد استند هذا التقرير إلى ردود البلدان الأعضاء على مسوح طلب فيها من هذه البلدان تقييم مستويات الهجرة الحالية واتجاهات سياساتها العامة نحو رفع مستويات الهجرة الحالية أم خفضها أم إبقائها على مستوياتها الحالية أم عدم اتخاذ أي إجراءات بهذا الخصوص .

يظهر الجدول أن الحكومات تتجه منذ عام 976 إلى سياسات أكثر تقييداً تعتبر أن معدلات الهجرة الحالية مرتفعة . ففي عام 976 ، اعتبرت 0 حكومات مستويات الهجرة مقبولة ثم انخفض عددها إلى ست حكومات وكان ضمنها بلدان فقط من بلدان مجلس التعاون الخليجي هما البحرين وعُمان . وفي العام نفسه، سعت أربع حكومات فقط إلى رفع مستويات الهجرة إليها بما فيها المملكة العربية السعودية) بينما لم تسلك أي حكومة بهذا الاتجاه في عام 009! . وهذه الأرقام دليل على توجه حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشرق العربي مع مرور الوقت نحو سياسات أكثر تضييقاً على الهجر .

الجدول – مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا وسياساتها بشأن الهجرة الوافدة، 976 –2009

البلد	المتغير	السنة			
		1976	1986	1996	2009
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
الإمارات العربية	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
[illegible]	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على	خفض المستويات	عدم اتخاذ أي	الإبقاء على

(5) Di Bartolomeo, Fakhoury and Perrin, 2010, p. 9 .

(6) Ghoneim, 2010, p. 5 .

(7) Decombe and Lawless, 1989, p. 71 .

(8) United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), 2010 .

		المستويات القائمة	القائمة	إجراءات	المستويات القائمة

الإطار 1 تابع)

البلد	المتغير	السنة			
		1976	1986	1996	2009
[illegible]	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
	الموقف	مستويات متدنية جداً	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	رفع المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	رفع المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة
	الموقف	مستويات متدنية جداً	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	رفع المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة
[illegible]	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
[illegible]	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
المملكة العربية	الموقف	مستويات متدنية جداً	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	رفع المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
[illegible]	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
المجموع ضمن المستويات المصنفة بالمقبولة		10	9	8	6
المجموع ضمن المستويات المصنفة بالمتدنية جداً		3	0	0	0
المجموع ضمن المستويات المصنفة بالمرتفعة جداً		0	4	5	7
المجموع في حالات الاتجاه نحو الإبقاء على المستويات القائمة		10	9	3	5
المجموع في حالات الاتجاه نحو رفع المستويات القائمة		3	0	1	0
المجموع في حالات الاتجاه نحو خفض المستويات القائمة		0	4	8	8
المجموع في حالات الاتجاه نحو عدم اتخاذ أي إجراءات		0	0	1	0

الإطار 1 تابع)

أما مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا حيال الهجرة المغادرة فهي أكثر تشعباً واتجاه السياسات غير واضح . فعدد البلدان الراغبة في رفع معدل المهاجرين منها زاد قليلاً، بينما سجل ارتفاع أكبر في عدد البلدان القلقة إزاء مغادرة مواطنيها بأعداد كبيرة، لا سيما بلدان المنطقة التي تحل في المراتب الرئيسية من حيث معدلات المهاجرين منه . وهذا القلق الذي تعيشه تلك البلدان التي تعتبر معدلات الهجرة منها مرتفعة جد " لم تعالجه بأفعال، ويستثنى منها بلدان فقط هما الجمهورية العربية السورية ولبنان اللذان وضعا سياسات تشجع على عودة المغتربين . من جهة أخرى، تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي كافة أن مستويات الهجرة منها مقبولا ، علماً أن المملكة العربية السعودية حاولت خفض معدلات المهاجرين منه .

الجدول ؛ – مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا وسياساتها بشأن الهجرة المغادرة، 976 –2009

البلد	المتغير	السنة			
		1976	1986	1996	2009
	الموقف	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مقبولة	مستويات متدنية جداً
	السياسة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات	رفع المستويات القائمة
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	كلا	كلا
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات	عدم اتخاذ أي إجراءات
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	--	نعم
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات	عدم اتخاذ أي إجراءات
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	كلا	--
	الموقف	مستويات متدنية جداً	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	رفع المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	--	نعم
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
	تشجيع عودة المواطنين	نعم	--	نعم	--
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	--	--
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات

	تشجيع عودة المواطنين	--	--	--	كلا

الإطار 1 تابع)

البلد	المتغير	السنة			
		1976	1986	1996	2009
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	--	كلا
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات	عدم اتخاذ أي إجراءات
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	كلا	كلا
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مرتفعة جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	عدم اتخاذ أي إجراءات
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	نعم	نعم
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات متدنية جداً	مستويات متدنية جداً
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	رفع المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة
	تشجيع عودة المواطنين	كلا	--	كلا	نعم
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	--	--	--	نعم
	تشجيع عودة المواطنين	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة
	الموقف	مستويات مقبولة	مستويات مرتفعة جداً	مستويات مقبولة	مستويات مقبولة
	السياسة	الإبقاء على المستويات القائمة	خفض المستويات القائمة	رفع المستويات القائمة	رفع المستويات القائمة
	تشجيع عودة المواطنين	--	--	كلا	كلا
المجموع ضمن المستويات المصنفة بالمقبولة		11	10	9	7
المجموع ضمن المستويات المصنفة بالمتدنية جداً		1	0	1	2
المجموع ضمن المستويات المصنفة بالمرتفعة جداً		1	3	3	4
المجموع في حالات الاتجاه نحو الإبقاء على المستويات القائمة		11	10	4	1
المجموع في حالات الاتجاه نحو رفع المستويات القائمة		1	0	2	2
المجموع في حالات الاتجاه نحو خفض المستويات القائمة		1	3	3	3
المجموع في حالات الاتجاه نحو عدم اتخاذ أي إجراءات		0	0	4	7

يمكن أن يُعزى هذا الاختلاف في الردود بشأن الهجرة إلى الاختلاف في المواقف بشأن تأثير الهجرة على التنمية . فبعض البلدان ترى في الآثار المترتبة على الهجرة الوافدة والمغادرة تهديداً للتنمية وهي لذلك تحاول الحد منها، بينما ترى بلدان أخرى في الهجرة دافعاً إلى التنمية فتحاول جاهدة الإبقاء على معدلاتها أو حتى زيادتها . وبالرغم من هذا الاختلاف في النظرة إلى علاقة الهجرة بالتنمية، يتزايد الإجماع بين مختلف الجهات المعنية على أهمية إدراج جميع هذه التأثيرات، السلبية منها والإيجابية، في إطار الأثر على التنمية نظراً إلى تعدد جوانبه وأبعاده وارتباطه بالظروف المحيطة وبمختلف القطاعات . وعوضاً عن تصنيف آثار الهجرة باعتبارها ضمن خانة المفيدة أو المضرة، ينبغي النظر إليها بطريقة أكثر دقة للاستفادة من حسناتها والحد من سيئاتها . وفي الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية نيويورك، 4 -15 أيلول سبتمبر 2006) حددت مختلف المفاهيم المتناقضة في الكثير من الأحيان حول العلاقة بين الهجرة والتنمية التي تطورت في العقود الأخير . فقد توصل المجتمعون إلى توافق في الآراء يعترف بأهمية العلاقة وتعدد جوانبها والحاجة إلى مزيد من الأبحاث والنقاشات لفهمها بشكل أفضل . كذلك توافق المشاركون على ضرورة إدماج مسائل الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية لفهمها بشكل أفضل واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه[9] . ومنذ الحوار الرفيع المستوى، واصل المجتمع الدولي مناقشة قضايا الهجرة ضمن ما يعقده من اجتماعات كالمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وما يعده من دراسات، كتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي خصص إصدار عام 2009 لموضوع التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري والتنمية .

وهذه الدراسة تندرج ضمن هذا الإطار نفسه من النقاش المستمر، حيث تستعرض الخصائص الرئيسية لواقع المعرفة حول الهجرة والتنمية وتتوقف بشكل خاص عند علاقة هذه المعرفة بالبلدان الأعضاء في الإسكو . فالفصول التالية تتناول الآثار الرئيسية للهجرة على التنمية ودور السياسات في المساعدة في رسم نتائج الهجرة على التنمية . وقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاج بأن إدراج الهجرة في استراتيجيات التنمية وفي الحوار الدولي يشكل دعماً أساسياً للجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق الفائدة القصوى من منافع الهجرة في مجال التنمية والتخفيف من حدة آثارها السلبية .

القسم الثاني
آثار الهجرة على التنمية : إطار العمل المعاصر

الهجرة هي، بحسب توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية [10]، تغيير الأشخاص بلد إقامتهم المعتاد لأغراض غير التسلية أو قضاء العطلة أو إنجاز الأعمال التجارية و الخضوع لعلاج طبي أو زيارة الأماكن المقدسة، لمدة طويلة أم قصيرة . وأسباب هذا الانتقال عديدة وقد يكون تغيير مكان الإقامة ناتجاً إلى حد ما عن خيار حر [11] . غير أن عدد المهاجرين العمال أي الذين انتقلوا بحثاً عن عمل بلغ بحسب التقديرات في عام 2000، حوالي نصف إجمالي عدد المهاجرين في العالم؛ وبما أن الكثير من هؤلاء العمال المهاجرين ينتقلون مع من يعيلون فذلك يعني أن الهجرة بحثاً عن عمل هي على الأرجح ظاهرة الهجرة الأبرز في العالم[12] .

---

(9) United Nations General Assembly, A/61/515 .

(10) ST/ESA/STAT/SER.M/58/Rev.1. DESA, 1998, p. 17 .

(11) UNDP, 2009 .

(12) Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), International Organization for Migration (IOM) and International Labour Office (ILO), 2007, p. 11.

وقد بات معروفاً أن حركة الانتقال هذه التي تتخطى اليوم ثلاثة في المائة من إجمالي السكان في العالم، بحيث بلغ عدد المهاجرين بحسب التقديرات 214 مليون نسمة) لها أثر يتجاوز الفرد وحده. ومع ارتفاع القدرة على فهم ظواهر الهجرة والاهتمام بها، وإزاء تغير مفاهيم التنمية التي انتقلت من التركيز على الاقتصاد إلى التركيز على التنمية البشرية، انتهى الجدل حول أثر الهجرة على التنمية إلى الإقرار بأهمية ظاهرة التفاعل بين الهجرة والتنمية[3] وتعدد جوانبه.

هجرة الأدمغة

لعل أثر هجرة الأدمغة هو الأكثر شيوعاً على التنمية. إنّ هجرة الأدمغة تعني عموماً، في غياب أي تعريف مشترك لها، هجرة التي تعتبر عادة دائمة والتي يلجأ إليها أفراد من ذوي التحصيل العلمي و مهارات العالية، ويشار إليهم عادة المهاجرين الذين أنجزوا مرحلة التعليم العالي. ويعتبر هذا النوع من الهجرة ذا نتائج سلبية على البلد الأصل[4]. وآثار هجرة ذوي المهارات العالية تتخذ أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا. في عام 2000، تجاوزت الخمسين في المائة نسبة الذين هاجروا إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من بلدان أخرى بما فيها مصر وإيران والعراق ولبنان والأردن بعد أن كانوا قد أنجزوا مرحلة التعليم العالي[5]. ولبنان حالة خاصة إذ أنّ نسبة ذوي التحصيل العلمي العالي الذين كانوا في عام 2000 وحده يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تجاوزت الأربعين في المائة.

و هجرة الأدمغة هي خسارة بلدان المنشأ لما استثمرته في تدريب هذه الفئة من المهاجرين ولما عائدات الضريبية ورأس المال البشري والمهارات في القطاعات الاقتصادية والحكومية الرئيسية، وفي ذلك تقليص لفرص نموه الاقتصادي ولخدمات الأساسية كالصحة على سبيل المثال. وفي هذا الإطار، تشير بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2005 إلى أن 564 طبيباً تدربوا في الجمهورية العربية السورية وانتقلوا للعمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقارنة بالفترة الممتدة بين عامي 2000 و2007 التي كان يعمل خلالها في الجمهورية العربية السورية 342 0 طبيباً أي ما يعادل 5 أطباء لكل 000 0 نسمة)[6]. وبهدف الحؤول دون هذه الخسارات، عمدت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا في الماضي إلى الحد من الهجرة أو حتى منعها.

على مدى سنوات، استمر الجدال حول هجرة ذوي المهارات العالية ومدى تأثيرها على التنمية في البلد المنشأ. فهل هجرة ذوي المهارات العالية سبب في عرقلة مسيرة النمو أم أنها دليل على عجز البلد المنشأ عن توفير الظروف التي تمكن هذه الفئة من استخدام مهاراتها؟ وهل كان لأصحاب المهارات أن يساهموا في تحقيق التنمية في بلدهم المنشأ لو أنهم ظلوا فيه. وبدل النظر إلى هجرة الأدمغة على أنها استنزاف لمخزونات المهارات الوطنية، هل يمكن اعتبار العوائد العالية التي توفرها هجرة المتعلمين أن تشكل حافزاً لاكتساب المهارات وبما أن معظم ذوي المهارات العالية لا يدخلون في خانة الهجرة المغادرة ينتهي الحال

---

3) يعمل التفاعل بين الهجرة والتنمية في اتجاهين لأن عمليات التنمية تؤثر هي أيضاً على الهجرة. فتوفير فرص العمل في بلدٍ ما مثلاً قد يساهم في التشجيع على الهجرة إلى هذا البلد. أما العلاقة بين الهجرة وأثرها على التنمية فليست بالضرورة واضحة أو مباشرة. غير أن هذه الدراسة لن تتوقف عندها بل ستركز على كيفية إدماج الهجرة في التخطيط للتنمية. وللحصول على تفاصيل إضافية، انظر مثلاً دو هاس (De Haas، 2008).

4) See, for example, Beine, Docquier and Rapoport, 2003.

5) Özden, 2006.

6) OECD, 2010 and World Health Organization, 2009, p. 102.

في غالب الأحيان إلى وجود العدد الأكبر من ذوي المهارات العالية في البلد المنشأ[7]. فهجرة ذوي المهارات العالية ليست في جميع الحالات خسارة بلدهم الأصلي.

و الجدل حول هذه القضية لا يزال قائماً. فالمخاوف التي تحيط هجرة الأدمغة قائمة ولا يمكن التغاضي عنها، والمرحلة التي تحول عندها هجرة ذوي المهارات العالية من مستوى مرغوب فيه إلى مستوى غير مرغوب فيه هي أيضاً غير واضحة[8]. ويبدو أن تأثير هجرة ذوي المهارات على التنمية في البلد المنشأ إيجاباً أم سلباً يبقى رهناً بالظروف التي كانت سائدة عند حصول الهجرة.

التحويلات

التحويلات التي ترد إلى بلدان المنشأ هي واحدة من عوامل الهجرة التي تؤثر على التنمية بشكل غير مباشر إنها ملموسة. التحويلات، وهي الأموال التي يحصل عليها غير المواطنين ويحولونها إلى بلدانهم[9]، حظيت اهتمام كبير في السنوات الأخيرة علماً أن دراسات كانت تتابع من قبل رصد أثر هذه التحويلات على التنمية. وهذا الاهتمام يعزى بجزء منه إلى إدراك حجم التحويلات. فتقديرات البنك الدولي بشأن البلدان التي يحتفظ إحصاءات عنها تشير إلى أن هذه البلدان قد تلقت في عام 2009 حوالى 414 مليار دولار أمريكي كتحويلات رسمية من مواطنين يعملون في الخارج، علماً أن البلدان النامية حصلت على حصة الكبرى من هذه التحويلات حيث بلغها حوالى 316 مليار دولار أمريكي. التحويلات تشكل بذلك ثاني أكبر مصادر تدفق الأموال في البلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر وتتخطى بأشواط مقدره تدفقات المساعدات[10]. وهذه الأرقام مرجحة للارتفاع إذا أضيفت إليها التحويلات المرسلة عبر قنوات غير رسمية. في عام 2009، تلقت بلدان منطقة الإسكوا المتوفرة بياناتها، حوالى 23.5 مليار دولار أمريكي على شكل تحويلات رسمية[11]. وهذه الأرقام تمثل تراجعاً عن أرقام عام 2008، وهذا التراجع يعزى بجزء كبير منه إلى خسارة المهاجرين لوظائفهم في أعقاب الأزمة المالية العالمية. غير أن غالبية البلدان، كما هو واضح في الشكل 2، تلقت مبالغ أكبر من تلك التي حصلت عليها في عام 2006.

الشكل 2 - التحويلات الواردة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، 2006-2009
(بملايين الدولارات الأمريكية)

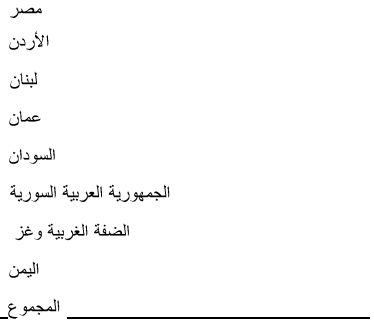

7) Beine, Docquier and Rapoport, 2003, p. 5; see also Chappell, Angelescu-Naqvi, Mavrotas and Sriskandarajah, 2010, p. 79.

8) Ibid., p. 79.

9) IOM, 2004, p. 54.

10) World Bank, 2010b.

11) World Bank, 2010b.

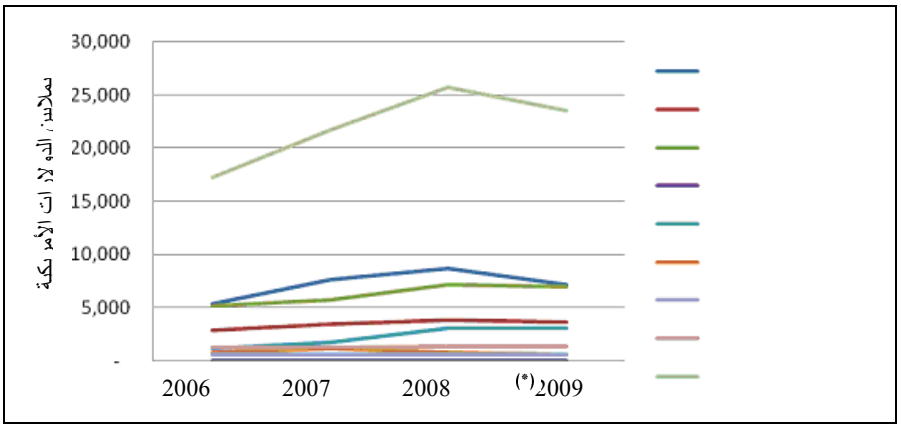

. *World Bank Migration and Development Brief 12 (April 2010)*

(* تشير إلى أرقام تقديرية .

بلغ مجموع التحويلات الواردة إلى لبنان ومصر ' مليارات دولار أم كي في عام 009 ، حيث حل هذان البلدان في مقدمة البلدان العشرين الأكثر استلاماً تحويلات مالية في العال . وعندما تقاس التحويلات الواردة في عام 009! كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يحل لبنان في المركز السابع بنسبة تتجاوز 5! في المائة والأردن في المركز الثاني عشر بنسبة 9 في المائ . و هذا الواقع يجعل التحويلات إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا ظاهرة مهم .

ف هذه لتدفقات المالية الـ ر ة تؤثر على ا هداف الإنمائية ,لعل تأثيرها يكون أوضح على ا فقر اء من أفراد وأسر معيشية باعتبارهم مستفيدين مباشرين الأسر التي تتلقى تحويلات بشكل منتظم تظهر نسباً من الفقر متدنية مقارنـ الأسر التي لا ـ قى تحويلاتـ . فقد أظهر مسح أجري في مصر في عام 2002 [12] أن انتشار الفقر أتى بنسب متدنية في الأسر التي تتلقى تحويلات (0.78 في المائ) مقارنـا الأسر التي لا ـ قى تحويلات (20.67 في المائ . ـ ذلك أظهرـ الأسر التي تتلقى تحويلات سهولة أكبر في قدرتها على شراء المواد الغذائية والألبسة وتسديـ الإيجار والنفقات الطبية والتعليمي . أما في لبنان، وبالرغم من أن ـ علومات المتوفرة عن هذا البلد غير كافية تحليل الواقع والخروج باستنتاجات جـ ازـ ، فـ تفاوت في نسب الفقر في المجتمعات المحلية مرتبط بالاختلاف في مستويا ـ ا ندماج في أنظمة الهجرة في لبنان، ومنه عدد الأسر التي تتلقى تحويلاتـ . وقد لوحظ أن المناطق ذات معدلات الفقر الأعلى هي المناطق الأقل اندماجاً في أنظم الهجرة ، أما المناطق الفقيرة تقليدياً إنما ذات الأسس مندمجة في أنظم الهجرة و التي تتلقى تحويلاتـ) فهي تسجل مستويات متدنية في معدلات فقر [13] .

إضافة إلى تأثير التحويلات المباشر على واقع الفقر، فهي تؤثر أيضاً على نواح تنموية أخرى، إذ تبين أن الدخل الذي توفره التحويلاتـ لتغطي النفقات الأساسية زيد قدرة المستفيدين منها على الإنفاق على الصحة والتعلي . فالبيانات الواردة في دراس نصار أظهرت أن نسبة الأسر المصرية التي تتلقى تحويلات وتحصل على الخدمات التعليمية بلغت 2.4 في المائة، في حين أن نسبة الأسر التي ' تردها تحويلات وتحصل على هذه الخدمات قد بلغت 8 في المائ . كذلك أظهرت هذه الدراسة أن نسب الأسر التي تتلقى تحويلاتـ وتحصل على خدمات صحية قد بلغت 80.8 في المائة في حين أن نسبة الأسر التي لا تردها

---

[12]) Nassar, 2009 .

[13]) Abi Samra, 2010, pp. 79-80 .

تحويلات وتحصل على هذه الخدمات قد بلغت 13 في المائة [24]. والتحويلات تساهم في زيادة القدرة على بناء المنازل وامتلاكها، وإطلاق المشاريع التجارية وبرامج الادخار وتنمية المجتمعات المحلية [25]. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يسهم الاستهلاك الذي تولده هذه التحويلات في تحفيز النمو المحلي، بينما لتحويلات نفسها قادرة، كمصدر للعملات الأجنبية، على تعويض العجز في ميزان المدفوعات [26]. ففي حالة لبنان، ساهمت التحويلات في منح الثقة بقدرة هذا البلد على الاقتراض وسمحت له بالحصول على قروض في أسواق رأس المال العالمية [27]. وهذه التحويلات التي لا تهدف عادة إلى الاستثمار بل إلى مساعدة الآخرين أو تسديد ديون عائلية تكون أكثر ثباتاً ومرونة من غيرها من أنواع التمويل الخارجي كالاستثمار الأجنبي المباشر [28]، لا سيما خلال الأزمات، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية. حجم التحويلات التي تلقتها مصر مثلاً تراجع بنسبة 8.5 في المائة بين عامي 2008 و2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع بنسبة 38.5 في المائة خلال الفترة نفسها. أما حجم التحويلات التي وردت إلى الأردن، فقد تراجع بحوالي 25.2 في المائة مقارنة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 25 في المائة [29].

ولكن التحويلات لها آثارها السلبية أيضاً. هذه التدفقات المالية خاصة بطبيعتها وهي مدفوعة التزامات تجاه الغير أكثر منها بدافع سد احتياجات مجتمعية، لذا فإن منافعها لا توزع بالشكل الأفضل دائماً وتؤدي إلى تفاقم اللا مساواة بين الأفراد من جهة أي عدم مساواة عمودية بين من يتلقى تحويلات ومن لا يتلقاها) وبين المجموعات (أي بين الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات وتلك التي لا تتلقاها لا سيما عندما تكون معظم حالات الهجرة هجرة أفراد من أسر ثرية في الأساس. وحالات عدم المساواة هذه تظهر أيضاً بين البلدان. فالبلدان الأقل نمواً في منطقة الإسكوا، أي السودان واليمن لا تستفيد من التحويلات كما البلدان المتوسطة الدخل.

ولكن الآثار المضاعفة الناتجة عن هذه التحويلات يمكن أن تكون محدودة لأن مستلمي التحويلات لا يستثمرون هذه الأموال في إطلاق أعمال تجارية أو توسيعها أو تحسينها إلا في حالات نادرة. فقد أظهرت دراسة تناولت سلوك مستلمي التحويلات في مصر مثلاً أن نسبة الأسر المعيشية المتلقية لهذه التحويلات التي استثمرت قسماً من دخلها من العائدات للدخول في أنشطة إنتاجية لم تتجاوز العشرين في المائة [30]. وفي بعض البلدان يمكن أن تتسبب لتحويلات في تفاقم التضخم وارتفاع قيمة العملة. من هنا يتبين أن الأثر الإيجابي للتحويلات على خلق تنمية متوازنة ليس مباشر. فالتحويلات يمكن أن تكون السبب في حدوث آثار جانبية سلبية، أن تكون السبب المباشر في التأثير سلباً على المجتمع والاقتصاد.

---

[24] Nassar, 2009, p. 24.

[25] Chappell, Angelescu-Naqvi, Mavrotas and Sriskandarajah, op. cit.

[26] OECD, 2006, p. 156.

[27] Nassar, 2010, p. 29.

[28] OECD, 2006, p. 156.

[29] Calculation by author, based on World Bank, 2010a, p. 29, table B4.2.

[30] جريديني وآخرون، 2010، ص 8 من النص الإنكليزي. ولكن تجدر الإشارة إلى أن ما يمكن تصنيفه استهلاكاً (أي تسديد الأقساط المدرسية أو تكاليف الرعاية الصحية) يمكن أيضاً تصنيفه ضمن خانة تنمية رأس المال البشري، وهذا ما يحدو بالبعض إلى طرح تساؤلات حول التعارض بين الاستهلاك والاستثمار، في وقت يمكن لاستهلاك السلع المحلية أن يكون مفيداً للاقتصادات المحلية. ويعتبر البعض أن زيادة القدرة الاستهلاكية للفقراء يمكن أن تشكل هي أيضاً وسيلة للتخفيف من حدة الفقر وبذلك هدفاً من أهداف التنمية.

الشتات

الشتات هو لوج الثالث من أوجه تأثير الهجرة على التنمي وقد حظي اهتمام متزايد منذ تسعينات القرن العشري . ، وجهات النظر التقليدي ترى في الهجرة عملي اتجاه واحد . فالناس يغاد ور بلدهم للعمل والعيش في الخارج واضعين بذلك حداً لارتباطهم ب وتأثيرهم عليه ، إلى أن يقتصر تواصلهم معه على زيارات عائلية بين الحين والآخر . غير أن العولم ولا سيما ما يتصل بها من تسهيل لتنقل وتعدد لجنسيا ، غيرت نوعاً ما هذه النظرة إلى الهجر .

فالدراسات تشير إلى أن المهاجرين وعائلاته) يميلون أكثر فأكثر إلى التنقل عبر حدود البلدان مع انتشار الحوافز التي تشجعهم على الانتقال، من انخفاض في أسعار تذاكر طيران ، وجود قوانين تسمح بحيازة جنسيتين، واحدة من البلد المنش و أخرى من البلد المقصد، وتوفر لإمكانيات التواصل الرخيصة المرتكزة على شبكة ا نترنت و أمام خطابات الدمج في العديد من بلدان المقصد الرئيسي التي تحد من السياسة القائمة على استيعاب المهاجرين إلى أقله قبول عض جوانب ثقافا هم[31] . و التنقل عبر حدود البلدان هو التنقل بشكل مستمر وفي اتجاهات مختلفة عبر الحدود الدولي ، وهو يمنح صاحبا هويات تتصل بأكثر من دولة واحدة[32] . والمقصود با شتات مجتمعات غير مستقر في بلد مقصد واحد بل وز على عدة بلدان وتربطها علاقات الأفراد والمجتمعات المستقرة في بلدان المنش وذلك بالارتكاز على هوية مشترك تنظ م بالرجوع إلى البلد المنش [33] .

ل لعديد من بلدان منطقة الإسكوا معدلات عالية من ا شتات فا لشتات اللبناني مثلاً له تاريخ طويل يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وقد حافظ على مر السنوات على صلة ما بلبنان لا سيما في المجالات المتعلقة بدعم العائلة والبلدة والأعمال الخيرية والأنشطة السيا ية[34] .

و زاد اهتمام الشتات بالتنمية بعد أن أدرك العالم أن هذه المجتمعات العابرة لحدود البلدان قادرة على حشد رأس مالها البشري، وليس المالي وحسب أي تحويلاتها وغير ذلك من أشكال الاستثمار خدمة لتنمية في البلد المنش . مجتمعات الشتات قادرة، وفقاً لخصائصها، على تكوين رأسمال بشري واجتماعي مكن نقله إلى البلد المنشأ على شكل تحويلات اجتماعية[35] فحيثما كان المهاجرون الذين يعملون في الخارج قادرون على تطوير مهاراتهم في مجال عملهم وفي مجالات أخرى كالإدارة وريادة الأعمال والمشاركة في نشاط المجتمع، يمكن الاستفادة من هذه المهارات مباشرة في نشاطات التدريب و في إنشاء وتدعيم شركات التي تهتم بتوفير فرص عمل أو للاهتمام بمشاريع تستهدف المجتمع[36] . مشروع عودة المؤقتة لمواطنين أصحاب الكفاءات الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة هو محاولة للاستفادة من طاقات المهاجرين السودانيين

---

31) onesco, 2006, pp. 60-61 .

32) chiller, Basch and Blanc, 1995, p. 48 .

33) See, for example, Wahlbeck, 2002, p. 231 .

34) Tabar, 2009, p. 18 .

35) evitt, 1998 .

36) Global Forum on Migration and Development (GFMD), 2009, p. 3 .

ذوي الكفاءات العالية عن طريق توفير فرص العمل التي تشجعهم على العودة إلى السودان وإطلاق المشاريع هناك [37].

كذلك يستطيع المهاجرون ذوو الكفاءات العالية، حيثما دخلوا في شبكات لمعرفة، أن يساهموا في تزويد بلدهم بفرص الوصول إلى جهات الاتصال والمنافع التي تقدمها عضويتهم في هذه شبكات والمساهمة بذلك في إدماج بلدهم في أنشطة التغيير والابتكار. ويمكن تحقيق هذه النتائج بعودة الأشخاص أنفسهم بشكل مؤقت أم دائم، أو حتى عن طريق الارتباط عن بعد انطلاقاً من بلدان المقصد. شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج تعمل مثلاً على الربط بين المؤسسات في البلدان العربية والعلماء والباحثين المقيمين في الخارج لاستفادة من خبرتهم من دون الحاجة إلى عودتهم بالضرورة بشكل دائم إلى بلدهم [38].

كذلك يمكن للمغتربين أن يفيدوا بلدانهم بما لديهم من معارف وارتباطات بجهات الاتصال في مختلف المجتمعات في بلدان المنشأ والمقصد. فهم يستطيعون مثلاً أن يحددوا الاحتياجات في أسواق البلد المقصد من السلع التي تنتجها بلدهم [39] والترويج بلدهم في البلد المقصد الذي هاجروا إليه [40]. فتشجيع على عودة المهاجرين إلى بلدهم بصورة دائمة غير ضروري، بل إنهم ببقائهم في البلد المقصد قادرون حتماً على خدمة بلدهم.

ولكن قدرة المغتربين على تقديم مساهمة فعالة تبقى رهناً بمدى اعتراف البلد المقصد بخبرتهم مؤهلاتهم وبقدرتهم على العمل في بيئة تسمح لهم تطوير مهاراتهم. وبالتالي، لا يكون جميع المغتربين في وضع يسمح لهم المساعدة أو قادرين على المساعدة بالسبل الملائمة. قد أظهرت دراسة أجريت في مصر اختلافات واضحة بين الشتات المصري في البلدان العربية والشتات المصري في البلدان الغربية. فعلى مستوى المهارات المطلوبة، تبين أن 97.5 في المائة من المصريين المشمولين بالمسح والمقيمين في البلدان الغربية قد اكتسبوا مهارات جديدة أثناء إقامتهم في الخارج في حين أن 44.3 في المائة فقط من المغتربين المصريين المقيمين في البلدان العربية قد اكتسبوا مثل هذه المهارات [41]. كذلك ينبغي التنبه إلى أن أهمية مهارات التي يمتلكها المغتربون وسلوكياتهم تتأثر مدى جداوها بالنسبة إلى البلد المنشأ وبقدرة هذا الأخير على الاستفادة منها، وبما يضعه المغتربون لأنفسهم من أهداف وحوافز قطاعية أو مزعزعة للاقرار كما كانت حال المغتربين اللبنانيين [42].

الهجرة الوافدة والتنمية

في الكثير من الأدبيات التي تتناول موضوع الهجرة والتنمية تركيز على نتائج الهجرة المغادرة على التنمية في بلدان المنشأ. ولكن تأثير الهجرة الوافدة يمكن أن يكون هو أيضاً مهماً ويستدعي النظر فيه. فهو يكتسب أهمية خاصة في منطقة الإسكوا حيث البلدان التي كانت تعتبر دوماً بلدانا مرسلة للمهاجرين الأردن

37) IOM, 2010a.

38) Mahroum, Eldridge and Daar, 2006, pp. 32-33.

39) Melde and Ionesco, 2010, p. 19; Black and Sward, 2009.

40) GFMD, op. cit., p. 3.

41) Zohry and Debnath, 2010, p. 45.

42) Tabar, 2009, p. 18.

والسودان ومصر واليمن) تتحول أكثر فأكثر إلى بلدان مستقبلة مهاجرين قادمين من بلدان عربية أخرى وغيرها من بلدان العالم، على مثال بلدان مجلس التعاون الخليجي.

في هذا السياق، تشكل حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي مثالاً غنياً. الهجرة الواسعة النطاق إلى هذه البلدان مرتبطة بتأمين القوى العاملة والخبرات اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة فيها بشكل فعال[13]. فحالة بلدان مجلس التعاون الخليجي تظهر السبل التي تساهم من خلالها الهجرة في التنمية وفي تلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية ذات المهارات العالية أو المحدودة بما توفره من أيدٍ عاملة غير موجودة في البلد المقصد. كذلك تبين مع مرور الوقت أن الألفة مع البلد المقصد التي يعززها وجود شبكات للمهاجرين تزيد بدورها الاستثمارات الواردة من بلدان المنشأ[14]. ولكن صحيح أيضاً أن الهجرة، بالإضافة إلى خفيضها احتياطي الأجور، تشارك مع عوامل أخرى في التأثير على فرص توظيف المواطنين ضمن قطاعات اقتصادية معينة أم في الاقتصاد ككل[15]، وهذه هي خاصة حال المهاجرين غير النظاميين الذين يشكلون، بوجودهم خارج الإطار النظامي، لحماية الأجور مزيد من الضغط المتسبب بخفض الأجور[16].

إلى جانب النظر في تأثير الهجرة على الفرص الاقتصادية للمواطنين، ينبغي النظر في حقوق المهاجرين وعلاقتهم بالتنمية. فقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2000[17]، أن حقوق الإنسان هي عنصر أساسي لتحقيق التنمية البشرية الكاملة. وإن أسس حقوق الإنسان والتنمية البشرية تجتمع نحو تحقيق أهداف مشتركة. حقوق الإنسان الأساسية تتضمن حق في الحصول على الغذاء والصحة والتعليم وكلها حقوق مرتبطة بالتنمية[18]. وفي المقابل، تتداخل أهداف الإنمائية للألفية مع بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن باعتماد تحليل مرتكز على حقوق الإنسان ونهج موجه نحو خدمة أغراض التنمية تحديد الحواجز السياسية والاجتماعية التي تحول دون انخراط بعض المجموعات في العمليات الإنمائية وتخطيها[19]. وفي موضوع الهجرة والتنمية، تسمح حماية حقوق المهاجرين في تعزيز قدرتهم على المساهمة في العمليات الإنمائية وبالتالي قدرتها على الإنتاج وفي تدعيم التماسك الاجتماعي[20]. وقد لا يكون ملائماً منح المهاجرين الحقوق نفسها كما لمواطنين أنفسهم، كالحق في الاقتراع. إلا أن قدرة المهاجرين على الحصول على الحقوق الأساسية (كالحق في الصحة والتعليم) مهم في العمليات الإنمائية في بلدان المنشأ والمقصد على حدٍ سواء كوسيلة وغاية من غايات التنمية ووسائلها. وإن عدم قدرة هؤلاء المهاجرين على الحصول على حقوقهم يحول دون تمكن هذه البلدان من الوفاء بالتزاماتها الإنمائية[21].

---

(13) Vinckler, 2010, pp. 9-10.

(14) UNCTAD, 2009, pp. 12-13 (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/2).

(15) Bolton, 2010, pp. 35-6.

(16) Global Forum on Migration and Development, 2008b, p. 3; Shah, 2009, p. 19.

(17) UNDP, 2000a, p. 2.

(18) UNDP, 2000b, p. 21.

(19) OHCHR, 2008, p. 4; UNDP (2000b), pp. 21-23.

(20) IOFMD, 2008a, p. 5.

(21) يشكل المولودون في الخارج أغلبية في قطر أكثر من 80 في المائة، والإمارات العربية المتحدة والكويت كلاهما أقل من 70 في المائة. أما في الاردن وفلسطين والبحرين فيشكل السكان المولودون في الخارج حوالى 40 في المائة من مجموع السكان، في حين أن المغتربين في عُمان والمملكة العربية السعودية بالكاد يتجاوزون 20 في المائة من مجموع السكان (UNDESA، 2009).

الخاتمة

تضمن هذا القسم لمحة سريعة عن النظرة السائدة حالياً تجاه لآثار الأساسية للهجرة الوافدة والمغادرة على التنمي وعن تبعاتها التي تتنقل بين الإ يجابية و سلبية بحسب السياق الذي تأتي في . ومن أجل تصوير هذه الآثار المختلفة ، وضع نونينماخر إطاراً استعرض فيه تأثير عمليات النقل الثلاث التي تحدثها ا لهجرة الوافدة والمغادرة على التنمي .

الشكل – تأثير عمليات النقل الثلاث للهجرة على التنمية [2]

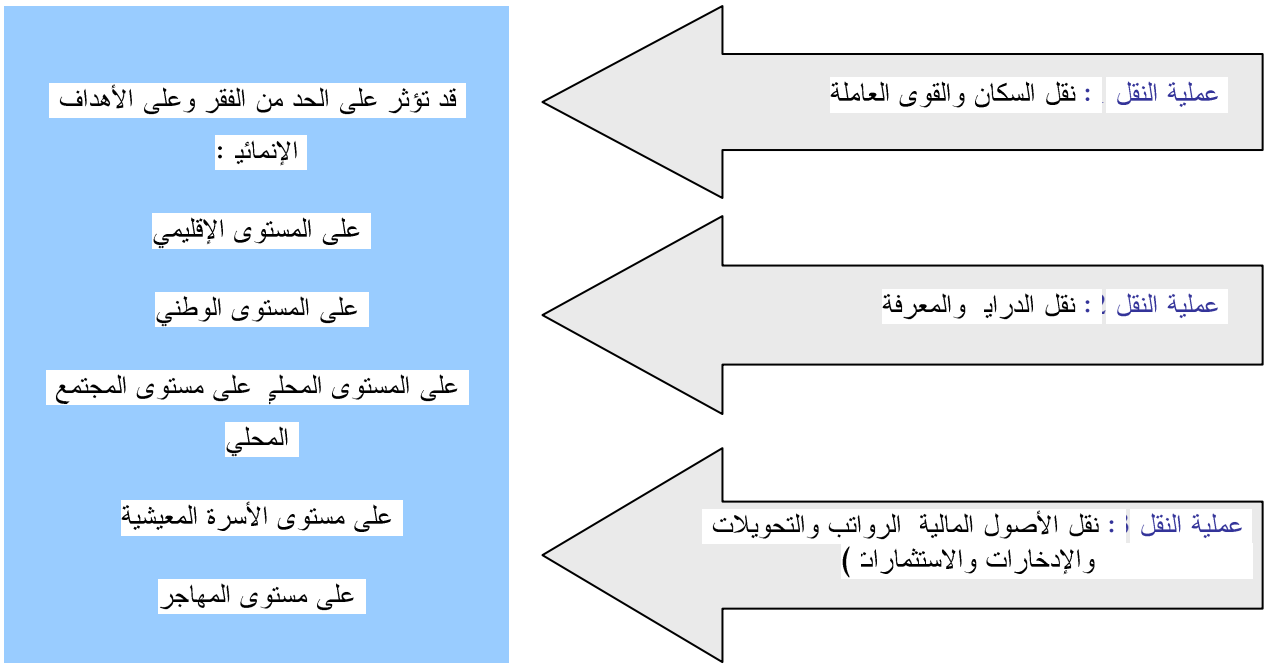

في ظل هذه النظرة السائدة حالياً تجاه آثار الهجرة على التنمية، كار الإجماع بأن الهجرة مهمة للتنمية ولكنها ليست بالضرورة مفيدة أو مسيئة وإنما تتبدل آثارها بحسب السياق . وأمام هذا الواقع حول قضايا الهجرة والتنمية، زاد التركيز على كيفية تطبيق السياسات اللازمة لتحسين شروط تأثير الهجرة على التنمي . وست عرض هذه الدراس بعضاً من الأفكار السائدة حول دور السيا ات في هذا المجال .

القسم الثالث
دور الإيجابي لسيا ات في تأثير الهجرة على التنمية

[2] Jonnenmacher (forthcoming), p. 45 .

تؤدي السياسة العامة، في بلدان المنشأ كما المقصد، دوراً مهماً في تأثير الهجرة على التنمية . إلا أن هذه السياسات ليست سوى عامل من ضمن مجموعة عوامل عديدة في هذا المجال . والهجرة ليست متغيراً في السياسة، وهذا ما أجمع عليه كل من شابيل وانجيليسكو - ناكفي زمافروتاتس وسريسكاندراجا . ليس بمقدور واضعي السياسات أن يتحكموا بالهجرة و ن يصمموها لأن أنماط الهجرة هي حصيلة قوتين بالغتي القدر وهما العولمة وظاهرة الهجرة الاجتماعية اللتان تتقدمان خارج إرادة واضعي السياسات [3]. فأوجه التأثير المتعددة الجوانب و القطاعات العديدة التي تؤثر فيها الهجرة على التنمية، بالإضافة إلى الأسباب التي هي وراء تعدد هذه الجوانب ، كل هذا التشابك يجعل من الصعب بمكان التكهن بنتائج الهجرة من خلال موازين السياسات . فحري بأن تستخدم السياسات دعم هداف الأفراد من الهجرة و في إيجاد الوسائل والمحفزات التي تربط بين هجرتهم هذه وبين الأهداف الإنمائية الوطنية . وفي هذا القسم من الدراسة، تستعرض لأفكار السائدة حالياً حول دور السياسات في دعم تأثير الهجرة على الأهداف الإنمائية .

دور سياسة الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة

تؤدي سياسة الهجرة دوراً أساسياً في الحرص على دعم الهجرة للتنمية . ومن أبرز العوامل الأساسية التي تحد قدرة المهاجرين على المساهمة في التنمية في بلدهم وفي البلد المقصد هو التزامهم بأنظمة الهجرة . ففي البلد المقصد، تتسبب الهجرة غير النظامية التي تنطوي على تهريب المهاجرين والإتجار بهم بانتهاك سيادة القانون وتكون عادة مرتبطة باستغلال المهاجرين مما يحول دون تحقيق التنمية البشرية وتؤثر سلباً على الأجور . وفي البلد المنشأ ، تترافق الهجرة غير النظامية في معظم الحالات مع انتهاك لحقوق المواطنين ؛ فهي تتسبب بتقليص الإمكانات المتاحة لهم لكسب عيشهم وتقلل من حجم تحويلات ومن فرص تطوير مهارات المواطنين . وحتى الترحيل ، يتسبب مع عودة المهاجرين غير المنظمة بخفض مداخيل المهاجرين العائدين إلى ديارهم [4].

حاولت البلدان التي تعاني من الهجرة غير المنظمة فرض قوانين أشد صرامة لمعالجة تهريب البشر والإتجار بهم . كذلك وضعت البلدان التي تسعى إلى الحؤول دون هجرة الادمغة قيوداً على الهجرة المغادرة، غير أن المهربين ما زالوا يستجيبون إلى حد ما إلى طلبات الهجرة الوافدة والمغادرة . لذا فإن هذه القيود تأتي لا دفع المهربين إلى الإمعان في العمل في الخفاء وزيادة الكلفة والمخاطر التي يتحملها المهاجرون والمجتمع [5]. والحال كذلك بالنسبة إلى القيود المفروضة على هجرة ذوي الكفاءات العالية فهي، وعلى عكس حقوق الإنسان، غير فعالة وقد تدفع بهذه الفئة من المهاجرين إلى اللجوء إلى الطرق غير المنظمة للهجرة .

فقد بات واضحاً أن سياسة الهجرة الوافدة والمغادرة تكون فعالة في دعم التنمية عندما تعزز سبل الهجرة النظامية، فدعم الأساليب الآمنة والنظامية لهجرة الأفراد تحقيقاً لاستفادة الجميع بالشكل الأفضل من منافع الهجرة . وأساليب تحقيق الهجرة النظامية عديدة ومنها تحديث أسس الهجرة النظامية بما في ذلك إبرام اتفاقيات ثنائية حول هجرة اليد العاملة والاتفاقيات التي عقدتها مصر مع كل من إيطاليا والأردن) وتبسيط الأنظمة وتزويد المهاجرين بمعلومات عن إمكانات الهجرة وتقديم الحوافز للمهاجرين المؤقتين لتشجيعهم على متابعة معاملاتهم بشكل نظامي . هذه السياسات، إن اتبعت، تفيد في تأثير الهجرة إيجاباً على التنمية .

---

[3]) Chappell, Angelescu-Naqvi, Mavrotas and Sriskandarajah, op. cit., p. 94 .

[4]) Ibid. and GFMD, 2008a .

[5]) GFMD, 2008a, p. 3 .

دور السياسات الأخرى

يمكن لتأثير الهجرة على التنمية أن يتأثر بدوره سياسات خارجة عن نطاق السياسة العامة للهجرة. فالنتائج المترتبة على الهجرة في مجال التنمية تتأثر بسياسات الاقتصاد الكلي والصحة[36].

وتكتسب سياسات الاقتصاد الكلي أهمية خاصة في التأثير على استخدام التحويلات بشكل فعال. وإن تحفيز استثمار التحويلات في الادخار أو التأمين وفي إطلاق الأعمال التجارية لا يتطلب بالضرورة تدابير خاصة بالهجرة. تسهيل عائدات الهجرة على التنمية ممكن إذا توفرت للاقتصاد الكلي بيئة مستقرة تشجع على إطلاق لأعمال التجارية، الادخار، توفير فرص العمل والاستثمار وريادة الأعمال. فقرارات الاستثمار التي يتخذها المهاجرون وعائلاتهم تتميز بخصائص محددة إنما لها أيضاً بعد عملي واستثمار هذه التحويلات ليس لمجرد دعم الآخر إنما يهدف إلى جني الأرباح أيضاً. لذلك يمكن سياسات الأعمال التجارية على المستويين الوطني والمحلي) التي تؤمن أطر عمل قانونية وحوافز وأسس تسمح لغير المقيمين بإنجاز استثمارات مربحة في مجال الأعمال التجارية أن تدعم جهود التنمية وتسمح للمهاجرين والأجانب بالمساعدة في تنمية القطاع الخاص الرابط بين الهجرة والتنمية مهم سياسات الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي على حد سواء.

والسياسات المعتمدة في القطاع الصحي تؤدي هي أيضاً دوراً في تأثير الهجرة على التنمية. فقد خصصت ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية للشؤون الصحية، وهذا دليل على أهميتها. ويستطيع المهاجرون أن يساهموا في تحقيق هذه الأهداف، لا سيما في بلدان المقصد التي تستوعب أصحاب مهارات العاملين في مجال الصحة سد حاجاتها من الموارد البشرية في قطاع الصحة[37]. ولكن هجرة العاملين في قطاع الصحة، بتخطيها المعدلات المقبولة، تؤثر على قدرة بلدان المنشأ على تقديم الخدمات الصحية الضرورية. ومعالجة هذه المشكلة، يمكن أن يساهم تحسين إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة؛ وهي أساس هذه الظاهرة، في الإبقاء على العاملين في قطاع الصحة[38].

أما في بلدان المقصد، حيث الحواجز القانونية، الاجتماعية، الثقافية، اللغوية أو حتى الجغرافية تحول دون الاستفادة من حملات التوعية والحصول على الخدمات الصحية الوقائية، وتضاف إليها المخاطر الناتجة عن أوضاع الإسكان المتردية وعدم المساواة بين الجنسين ترتفع احتمالات إصابة المهاجرين بالأمراض ومعها يتعرقل التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[39] المتعلقة بالصحة. وفي الوقت عينه قد يتعذر على المهاجرين العائدين الحصول على الخدمات الصحية أو الاطلاع على المتاح منها بسبب غيابهم عن البلد. لذا فإن تبعات الهجرة في المجال الإنمائي تتأثر بدورها بالسياسات المعتمدة في القطاع الصحي وهذا يستدعي إدماج قضايا الهجرة في أي استراتيجية تتعلق بقطاع الصحة.

---

36) راجع نونينماخر للحصول على وصف كامل لمجالات التأثير المحتمل.

37) Nonnenmacher (forthcoming).

38) OM, 2006, pp. 49-50.

39) نونينماخر. قد يواجه العائدون الذين فقدوا حقوقهم في الحصول على خدمات الصحة في بلادهم الأصل صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية.

من الواضح أن سياسات التي تنتهجها الحكو ات تؤدي دوراً هاماً في تحديد تأثيرا الهجرة على التنمي . وهذا الدور واضح فيما يتعلق بالسياسات التي تنظم شؤون الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة، إلا أن السياسات المعتمدة في غير ذلك من ا مجالا تؤدي أيضاً دوراً مهماً في تحديد تلك التأثيرات لأنها تتعلق ضمناً أو صراحة بالمهاجرين في البلد المنشأ والبلد المضيف .

القس الرابع
الاستنتاجا ، سبل المضي قدماً

آثار ا لهجرة الوافدة والمغادرة على التنمي متعددة الجوان . فقد تكون نتائ ه إيجابية وتعزز جهود التنمية البشري و ا قتصادية وتدعمها في قطاعا مختلفة كالصحة والمؤسسات التجاري أو تخلق إشكاليات في قطاعا أخرى . حتى أنها قد تتسبب داخل القطاع الواح وفي آن في تأثيرات سلبية وإيجابية، ، بوسع الحكومات أن تتدخل للسيطرة على هذه الآثار بانتهاج سياسات لتنظيم شؤون الهجرة وغيرها من المجالا .

آثار الهجرة على التنمية متعددة ومعالجتها ضمن سياسة واحد للهجرة والتنمية قد لا تعطي النتائج المرجو . فالسياسة الواحدة، وإن كانت مفيدة، ستكون محدودة من حيث تأثيرها إذ تركز على متغير واحد بينما الهجرة مسألة واحدة من بين مسائل إنمائية عديد [50] . و من غير المعقول وض سياسة إنمائي ترتكز كلياً على الهجرة وحسب [51] ، بل ينبغي إدراج قضايا الهجرة في جميع استر جيات التنمية و الحد من الفقر التي تضعها الحكو ا . ويكون الهدف منه دراسة ثار الهجرة بجميع جوانبها وإعداد السياسات والأنشطة وتطبيقها بطريقة متماسك وشاملة وملائمة لتحقيق المنافع القصوى من الهجر لأغراض التنمية و ت ف من آثارها السلبية إلى أقصى حد [52] . ، هذه الاستر جيات المرتكزة على الأدلة توفر إطاراً لمفاهيم والسياسات تسترشد ب الحكومات في تنظيم الأنشطة المتعلق مكافحة الفقر وتعزيز العمل اللائ والصحة العامة والاستثمار لأغراض التنمي وتنفيذها ضمن مهل محددة، و تحدي الاحتياجات الرئيسية ، الإجراءات اللازمة بشأنه . وتستعرض هذه الدراسة في الإطار ا) كي ية إدما الهجرة ضمن استر جيات التنمية التي تضعها البلدا الأعضاء في الإسكو .

الإطار – الهجرة في استراتيجيات الإسكوا الإنمائية

وضعت البلدان الأعضاء في الإسكوا استر جيات ضمنتها رؤيتها بشأن الا هداف ا جتماعية و ا قتصادية التي تنوي تحقيقها في ا لمستقبل . وبناء على مثال بلاك وسوارد [53] ، أجر تحليل للمصطلحات الرئيسية الواردة في لنسخة الإنكليزية لا ستر ج ات الثلاث عشرة الوارد في تقرير السياسة الاجتماعية المتكاملة رؤى واستراتيجيات في منطقة الإسكو [54] وهي الهجرة (migra) والاغتراب (expat) والشتات (diaspo . وخلصت الاستنتاجات إلى التركيز على الاتجاهات التالي :

- تركز بلدا مجلس التعاون الخليجي في استراتيجياتها على استبدال اليد العاملة الأج ة باليد العاملة المحلي .

---

50) Chappell, Angelescu-Naqvi, Mavrotas and Sriskandarajah, op. cit., pp. 103-104 .

51) United Nations, 2006, (A/61/515) .

52) Nonnenmacher (forthcoming) .

53) Black and Sward, 2009 .

54) الإسكوا، 2009 (E/ESCWA/SDD/2009/4) . استعرضت النسخة الإنكليزية لاستر جيات البلدا التالي : البحرين، مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة واليمن . ولم تتوفر نسخة إنكليزية عن استر جية دولة الكوي في صيغتها النهائي .

إنما تجدر الإشارة إلى أن الاستر ج ت التي وضعتها عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية تقر بأهمية اليد العاملة الأجنبية لأنها تؤدي دوراً مكم ً في مجالات محددة على المدى القصير ، وينبغي لذلك التوفيق بين استبدال اليد العاملة وحال سوق العمل ؛

- تتناول الاستر جيات المتبعة في كل من عُمان والمملكة العربية السعودية الدور الذي يستطيع أن يؤديه استثمار المغتربين في نمية بلدهم ؛

- جميع بلدان المنشأ ، مثل مصر والسودان والعراق ظهر قلق واضح من هجرة الأدمغة لا يهدؤه سوى الاعتراف بما يمكن أن يترتب على لهجر الوافدة من منافع . ففي مصر تشديد ضمن خطة الخمس سنوات على أهمية التدريب سد احتياجات أسواق اليد العاملة على الصعيدين المحلي و العالمي . وفي السودان اعتراف بالدور الإيجابي الذي يؤديه ذوو المهارات العالية في الشتات في سد الفجوات في التكنولوجيا والمعرفة وفي تعزيز القدرات[35] ؛

الإطار 2 تابع)

- تشير الجمهورية العربية السورية واليمن إلى الدور الذي يؤديه الشتات في تعزيز الاستثمار . ففي ا ستر جية اليمنية تركيز على ترشيد قواعد الاستثمار لتشجيع الشتات على الاستثمار ، وفي الاستر جية السورية تشديد على أهمية تحديد سبل إدماج التحويلات في خطط تنمية المجتمع المحلي ورفع الأجور المحلية لتشجيع المغتربين على العود ؛

- يرى العراق أن التعقيدات في القوانين الخاصة باستصدار التأشيرات الهجرة قد أثر على قدرته على ا ستفادة من السياحة كأداة من أدوات التنمية . وفي خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية إشارة إلى أن السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى عرقلة زيارة المغتربين تس زف مصدر محتمل مهماً من مصادر رأس المال الفكري والمالي[36] .

تدل هذه الأمثلة على أن البلدان الأعضاء في الإسكوا تدمج قضايا الهجرة في استراتيجياتها إلى حد ما، إلا ما ليس واضحاً ما إذا كانت الهجرة تدمج في جميع السياسات . فبدراسة ديناميات الهجرة المحددة في استراتيجيات التنمية وإدماجها فيها حيثما ينبغي ، كما يجري بخصوص مسائل أخرى مثل نوع الجنس، يمكن تحسين فعالية الهجرة في تعزيز التنمية . سياسات الهجرة يمكن وضعها وتطبيقها مع أخذ أثرها على التنمية في الاعتبار ، بينما يمكن أن يؤخذ في ا عتبار ، ضمن السياسات المتعلقة بالتنمية في مختلف مجالات عمل السياسات، دور الهجرة والمهاجرين في تحقيق ا هداف المحددة في السياسات .

الإطار – دور البيانات في إدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية

بهدف تعزيز الاستفادة من منافع تأثيرات الهجرة إلى الحد الأقصى وتقليص تأثيراتها السلبية إلى أدنى حد ، ينبغي فهم هذه الآثار لكي تكون السياسات الهادفة إلى إدماج الهجرة في استرا جيات التنمية مرتكزة على الأدلة . لذلك من الضروري أن تكون ا بيانات متاحة على نطاق واسع ودقيقة وآنية، وأن تتضمن عد د المهاجرين وأماكن سكنهم وإنما أيض خصائصهم كنوع الجنس و مستوى ا ع و والمهن .

---

[35] Government of Sudan, 2007, p. 26 .

[36] Palestinian National Authority, 2008, p. 68 .

ولكن هذه البيانات هي في الواقع سيئة بالإجمال. فقد أشار تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية إلى أن النقص الحالي في البيانات هو فجوة مجهولة في نظرتنا إلى الاقتصاد العالمي تجعلنا عاجزين عن إيجاد الأجوبة على الأسئلة الحيوية. وبهدف تحسين البيانات المتعلقة بالهجرة، يقترح مركز التنمية العالمية الخطوات الخمس التالية:

- توجيه ثلاثة أسئلة أساسية في كل إحصاء رسمي للسكان – عن دولة الجنسية ودولة مسقط الرأس الدولة التي سبق الإقامة فيها – ثم نشر جداول هذه البيانات وفقاً للسن والجنس.

- الاستفادة من موارد البيانات الإدارية الحالية التي غالباً ما تحتوي على معلومات وافرة عن التنقلات الدولية ولكن يتم توظيفها بشكل ضعيف.

- جمع البيانات الحالية من استبيانات القوى العاملة في دول العالم، ووضعها في قاعدة بيانات واحدة متناسقة ويتم تحديثها بشكل دوري.

- توفير إمكانية الوصول إلى سجلات مجهولة الهوية لأفراد من المهاجرين حول العالم، ومأخوذة من الاستبيانات والبيانات الإدارية وذلك للسماح بتحقيق تحسينات رئيسية وجود الأبحاث أثناء الحفاظ على السرية الشديد.

الإطار 3 تابع)

- زيادة الاستخدام المنظم للنماذج القياسية للأسئلة المتعلقة بالهجرة في برامج المسوح الأسريّة وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية.

وصحيح أن هذه الخطوات الخمس لا تمهد لجمع البيانات اللازمة كلها، إلا أنها تبين إمكانية تحسين بيانات الهجرة العالمية بشكل فعال على المدى القصير ضمن المؤسسات الحالية وكلفة منخفضة[57].

يشكل الحوار والتعاون عنصراً أساسي في تعزيز التماسك بين الهجرة والتنمية. وبما أن الهجرة تشمل بطبيعة الحال أكثر من بلد واحد وأن سياسات المنتهجة في بلد ما تؤدي دوراً في تأثير الهجرة على التنمية في بلدان أخرى، يؤدي الحوار والتعاون في البلد المنشأ أو البلد المقصد دوراً هاماً في وضع استراتيجيات متكاملة ومتداعمة قدر الإمكان.

وفي غياب نظام عالمي لإدارة الهجرة، ظهرت منتديات حوار غير رسمية وغير ملزمة ذات بعد قليمي مثل الحوار حول الهجرة العابرة لمتوسط الذي يضم بلدان المنشأ وبلدان مقصد حول المتوسط) أو ذات بعد عالمي مثل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي نظم لمتابعة أعمال الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة والتنمية 2006). وقد أدت منتديات الحوار هذه دوراً أساسياً في تعزيز التعاون وفي تمهيد طريق أمام النقاشات الحرة والمفتوحة حول مواضيع مثيرة للجدل. وتمكنت البلدان، بفضل المشاورات الإقليمية حول الهجرة، من تحقيق مجموعة إنجازات، ومنها تعزيز فهمها لظاهرة الهجرة والتوفيق في الآراء وبناء الشبكات والقدرات اللازمة لإدارتها، وتبادل خبرات فيما بينها لكي يسترشد بها واضعو السياسات[58].

---

57) Commission on International Migration Data for Development Research and Policy, 2009.

58) Hansen, 2010.

المراجع

Abi Samra, M. 2010. *L'Emigration libanaise et son impact sur l'économie et le développement*. Geneva: International Labour Office.

Baldwin-Edwards, M. 2005. *Migration in the Middle East and Mediterranean*. Geneva: Global Commission on International Migration.

Beine, M., Docquier, F., Rapoport, H. 2003. *Brain Drain and LDCs' Growth: Winners and Losers – IZA Discussion Paper No. 819*. Bonn: Institut zur Zukunft der Arbeit.

Black, R. and Sward, J. 2009. *Migration, Poverty Reduction Strategies and Human Development: Human Development Research Paper 2009/38*. New York: United Nations Development Programme.

Commission on International Migration Data for Development Research and Policy. 2009. *Migrants Count: Five Steps Toward Better Migration Data* Washington DC: Center for Global Development.

Chappell, L., Angelescu-Naqvi, R., Mavrotas, G. and Sriskandarajah, D. 2010. *Development on the Move: Measuring and Optimising Migration's Economic and Social Impacts*. London: Institute for Public Policy Research.

Colton, N. A. 2010. The International Political Economy of Gulf Migration. *Viewpoints: Migration and the Gulf*. Washington DC: Middle East Institute.

Ghoneim, A. F. 2010. *Labour Migration for Decent Work, Economic Growth and Development in Egypt*. Geneva: International Labour Organization.

Global Forum on Migration and Development (GFMD). 2009. *Engaging diasporas and migrants in development policies and programs. Their role? Their constraints? Roundtable 1.2 Background Paper*. Geneva: Global Forum on Migration and Development.

GFMD. 2008a. *Managing Migration and Minimizing the Negative Impacts of Irregular Migration – Roundtable 2.2 Background Paper*. Geneva: GFMD.

GFMD. 2008b. *Protecting the Rights of Migrants: A Shared Responsibility – Roundtable 1.1 Background Paper*. Geneva: GFMD.

Government of Bahrain. 2008. *From Regional Pioneer to Global Contender: The Economic Vision 2030 for Bahrain*. Manama: Government of Bahrain.

Government of Egypt. 2007. *The Sixth Five-Year Plan (2007/08-2011/12)*. Cairo: Government of Egypt.

Government of Iraq. 2007. *The National Development Strategy (2007-2010)*. Baghdad: Government of Iraq.

Government of Jordan. 2006. *National Agenda, 2006-2015: The Jordan We Strive For*. Amman: Government of Jordan.

Government of Lebanon. 2009. *International Conference for Support to Lebanon – Paris III: Ninth Progress Report*. Beirut: Government of Lebanon.

Government of Oman. 1995. *Vision for Oman's Economy: Oman 2020*. Muscat: Government of Oman.

Government of Qatar. 2008. *Qatar National Vision 2030*. Doha: Government of Qatar.

Government of Saudi Arabia. 2005. *The Eighth Development Plan: 2005-2009*. Riyadh: Government of Saudi Arabia.

Government of the Sudan. 2007. *The Five-Year Plan, (2007-2011)* Khartoum: Government of the Sudan.

Government of the Syrian Arab Republic. 2005. *The Tenth Five-Year Plan (2006-2010)*. Damascus: Government of the Syrian Arab Republic.

Government of the United Arab Emirates. Undated. *Highlights of the UAE Government Strategy*. Abu Dhabi: Government of the United Arab Emirates.

Government of Yemen. 2002. *Yemen's Strategic Vision 2025*. Sana'a: Government of Yemen.

De Haas, H. 2008. *Migration and Development: A Theoretical Perspective – International Migration Institute Working Paper 9*. Oxford: International Migration Institute.

Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty. 2007. *Global Migrant Origin Database: Version 4*. Brighton, United Kingdom: University of Sussex.

Di Bartoloemo, A., Fakhoury, T., Perrin, D. 2010. *Consortium for Applied Research on International Migration: Migration Profile Jordan*. Florence: European University Institute.

Hansen, R. 2010. *An Assessment of Principal Regional Consultative Processes on Migration*. Geneva: IOM.

International Organization for Migration (IOM). 2010. *Migration and Development: Project Temporary Return of Qualified Nationals II (TRQN II)*. The Hague: IOM.

IOM. 2006. *International Dialogue on Migration No. 9: Migration and Human Resources for Health – from Awareness to Action*. Geneva: IOM.

IOM. 2004. *Glossary on Migration*. Geneva: IOM.

Ionesco, D. 2006. *Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries: Challenges for Policymakers*. Geneva: IOM.

Jureidini, R., Bartunkova, I., Ghoneim, A., Ilahi, N. and Ayjin, E. 2010. *A Study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants*. Cairo: IOM.

Levitt, P. 1998. Migration-driven Local-level Forms of Cultural Diffusion. *International Migration Review*. 32 (4): 926-948.

Mahroum, S., Eldridge, C. and Daar, A. S. 2006. Transnational Diaspora Options: How Developing Countries Could Benefit from their Emigrant Populations. *International Journal on Multicultural Societies*. 8 (1): 25-42.

Melde, S. and Ionesco, D. 2010. *Mainstreaming Migration, Development and Remittances in the LDC Post-Brussels Plan of Action*. Geneva: IOM.

Nassar, H. 2009. *Migration and Financial Flows: Egypt in the MENA Region*. Florence: European University Institute.

Nassar, H. 2010. Intra-Regional Mobility in the Arab World: An Overview in *Intra-Regional Labour Mobility in the Arab World*. Cairo: Arab Labour Organization and IOM.

Nonnenmacher, S. (Forthcoming). *Mainstreaming Migration into Development Planning: A Handbook for Policymakers and Practitioners*. Geneva: International Organization for Migration.

Olwan, M. 2010. *High-Skilled Migration to and from Jordan*. Florence: Centre for Applied Research on International Migration.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2010. *Update and extension of the Database on Immigrants in OECD Countries (DIOC)*. Presentation at the ESCWA Workshop on International Migration and Development in the Arab Region: Integrating International Migration into Development Strategies (Beirut, 19-22 July 2010).

OECD. 2006. *International Migration Outlook: 2006 Edition*. Paris: OECD.

Organization for Security and Co-operation in Europe, International Organization for Migration and International Labour Office. 2007. *Handbook on Establishing Effective Labour Migration Policies, Mediterranean Edition*. Vienna: Organization for Security and Co-operation in Europe.

Özden, Ç. 2006. *Brain Drain in Middle East and North Africa: The Patterns Under the Surface*. New York and Geneva: United Nations.

Palestinian National Authority (PNA). 2008. *Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010*. Ramallah: PNA.

Schiller, N., Basch, L. and Blanc, C. 1995. From Immigrant to Transmigrant: Theorizing Transnational Migration. *Anthropological Quarterly*, 68 (1): 48-63.

Secombe, I. J. and Lawless, R. I. 1989. State Intervention and the International Labour Market: A Review of Labour Emigration Policies in the Arab World in *The Impact of International Migration on Developing Countries*. Edited by Reginald Appleyard. Paris: OECD.

Shah, N. 2009. *The Management of Irregular Migration and its Consequence for Development: Gulf Cooperation Council*. Geneva: International Labour Organization.

Tabar, P. 2009. *Immigration and Human Development: Evidence from Lebanon – Human Development Report 2009 Research Paper 2009/35*. New York: United Nations Development Programme.

United Nations Conference on Trade and Development. 2009. *Contribution of Migrants to Development: Trade, Investment and Development Linkages*. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA). 2010. *World Population Policies 2009*. New York and Geneva: United Nations.

DESA. 2009. *International Migrant Stock: The 2008 Revision*. Available at: http://esa.un.org/migration/index.asp.

DESA. 1998. *Recommendations on Statistics of International Migration: Revision 1*. New York and Geneva: United Nations.

United Nations Development Programme. 2009. *Human Development Report 2009: Overcoming Barriers – Human Mobility and Development*. New York: United Nations Development Programme.

United Nations Development Programme (UNDP). 2000a. *Overview: Human Rights and Human Development – for Freedom and Solidarity*. New York: United Nations Development Programme.

UNDP. 2000b. *Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development*. New York: UNDP.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. 2009. *Integrated Social Policy Report III: Visions and Strategies in the ESCWA Region*. New York and Geneva: United Nations.

United Nations General Assembly. 2006. *Summary of the High-level Dialogue on International Migration and Development*. New York and Geneva: United Nations.

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. 2008. *Claiming the Millennium Development Goals: A Human Rights Approach*. New York and Geneva: United Nations.

Wahlbeck, Ö. 2002. The Concept of Diaspora as an Analytical Tool in the Study of Refugee Communities. *Journal of Ethnic and Migration Studies*. 28 (2): 221-238.

Winckler, O. 2010. Labor Migration to the GCC States: Patterns, Scale and Policies. *Viewpoints: Migration and the Gulf*. Washington DC: Middle East Institute.

World Bank. 2010a. *Global Economic Prospects 2010: Fiscal Headwinds and Recovery – Volume 1: Summer 2010.* Washington DC: World Bank.

World Bank. 2010b. *Migration and Development Brief 12.* Washington DC: World Bank.

World Health Organization. 2009. *World Health Statistics 2009*. Geneva: World Health Organization.

Zohry, A., Debnath, P. 2010. *A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages*. Cairo: IOM.